"حُكم حرق متاع الغال في السنة النبوية الشريفة" دراسة نقدية
حديث: «... حَرِّقُوا مَتَاعَ الَّغالّ...» أنموذجاً

The Ruling on Burning the Property of the One Who Commits Ghulool in the Noble Prophetic Sunnah: A Critical Study"

م. م. سراب صلاح الدين مصطفى الحمداني
Sarab.salah@uomosul.edu.iq
أ.د. أنور فارس عبد العزاوي

الملخص

يتناول البحث دراسة حديث «إحراق متاع الغال» دراسة نقدية، وذلك لِما له من أهمية فقهية تتعلق بعقوبة الغال، وما أثاره الحديث من خلاف بين أهل العلم في ثبوته وصحة العمل بمقتضاه أو لا.

وقد بدأت البحث بمقدمة، بينت أهمية الموضوع، والهدف منه، ثم تخريج وجمع طرق الحديث في كتب السنة، مع دراسة مختصرة لأحوال الرواة، والوليد بن مسلم الشامي، معروف بالتدليس وقد عنعن عن زهير بن محمد التميمي الذي يدور عليه إسناد الحديث، ومن حيث المتن، وبعد ان جمعت أقوال العلماء، وناقشتها، تبين أنه قد ضّعفه غير واحد من العلماء–رحمهم الله–؛ لعدة أسباب–سيأتي بيانها في محل الدراسة–؛ ولمخالفته للأحاديث الصحيحة التي ليس فيها الأمر بحرق متاع الغال، وانتهى البحث إلى أن الحديث لا يصح متناً، وأن جمهور الائمة–رحمهم الله– لم يأخذوا بظاهره، ولم يجيزوا إحراق متاع الغال، والله اعلم.

الغلول، المتاع، الحرق، الضرب.

Abstract

This study addresses a critical examination of the hadith: “Burning the one who withholds alms (ghulul)”, due to its significant jurisprudential implications concerning the punishment for refusing to pay zakat, and the scholarly disagreement regarding its authenticity and the validity of acting upon it.

The research begins by emphasizing the importance of the topic, followed by the documentation and analysis of the hadith as cited in the primary sources of Sunnah. It includes a concise study of the narrators' conditions, particularly focusing on Al-Walid ibn Muslim al-Shami—known for tadlīs—and 'Uyaynah ibn Zuhayr ibn Muhammad al-Tamimi, through whom the isnād of the hadith is transmitted. The study also offers a thorough analysis of the chain of narration and the matn (text), along with a compilation of scholarly views concerning its authenticity

The findings reveal that a number of scholars—may Allah have mercy on them—have deemed the hadith weak for several reasons outlined in the study. Moreover, its content contradicts well-established authentic narrations that do not support the notion of burning those who withhold zakat. Consequently, the research concludes that the hadith is not sound and should not be relied upon. The majority of the scholars—may Allah have mercy on them—did not act according to its apparent meaning, nor did they approve of the act of burning. Rather, they considered the report to be anomalous or even rejected. And Allah knows best

Beating ،Burning ،Property ،Ghulool

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا وشفيعنا، محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن السنّة النبويّة، وكما هو معلوم، تُعد المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى، وقد حفظها الله ﷻ برجال ثِقاتٍ نقلوها، فكانت محلّ عناية العلماء روايةً ودراية، لا سيما عند ظهور بعض الأحاديث التي أُشكلت دلالاتها أو حصل الخلاف في قبولها.

ومن الأحاديث التي وردت في متون السنّة: إحراق متاع الغال، الذي رواه الإمام أبو داود–رحمه الله– وغيره، وفيه: أن النبي ﷺ «أمر بإحراق متاع الغال». وقد اختلف العلماء–رحمهم الله تعالى– في صحته، وتعددت طُرقه واختلاف ألفاظه، مما دعا الائمة، والمحدثين إلى دراسته، للوقوف على معناه، وتوضيح مدى الاحتجاج به. وتحقيق القول الفصل في درجته وحجية العمل به، خاصةً لما له من تعلق بالأحكام الشرعية وتأتي الدراسة لهذا الحديث: دراسة نقدية، تهدف إلى الوقوف على حال رجال أسانيده، ومعرفة علله، وموقف الأئمة من قبوله أو رده،

❖ **أهمية الموضوع:**

تبرز أهمية هذا البحث من عدّة أمور، أبرزها:

١-الحديث -محل الدراسة- يتعلق بحكم فقهي، وهو: عقوبة الغال في الغنيمة، وما يترتب عليها من أحكام

٢-أن الحديث قد ورد من عدّة طرق، وفيه أقوال كثيرة لأهل النقد بين التضعيف والتصحيح، مما يستدعي الوقوف على تلك الأقوال، خدمةً للسنّة الشريفة، ولتوضيح مناهج المحدثين في الحكم على الأحاديث وتحرّيًا للدقة في الأحكام المنبثقة عنها.

❖ **أهداف البحث:**

الهدف الأساسي من هذا البحث: هو جمع طرق حديث إحراق متاع الغال وتتبع رواياته المختلفة، ودراسة الاسناد، والكشف عن العلل إن وُجدت، وتحليل المتن ومقارنته بالمرويات الأخرى؛ لاستخراج ما يثبت منها وما لا يثبت

وبيان موقف العلماء من الحديث: من حيث التصحيح والتضعيف، وبيان العمل بمضمونه في الفقه.

وسأل الله التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالص لوجهه الكريم، وخدمةً لسنة نبيه الأمين سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم.

المبحث الأول

حديث: حرق متاع الغال

قَالَ الإمام أَبُو دَاوُدَ -رحمه الله تعالى-**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ، قالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ، قالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَرَّقُوا مَتَاعَ الْغَالّ[1]، وَضَرَبُوهُ»[1]، وقال أبو داود: وزاد فيه عليٌّ بن بَحْر عن الوليد، ولم أسمعْه منه: «ومَنَعُوه سهمَه»**

(١) الغال من الْغلُول وهو: الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة. ينظر "غريب الحديث" للقاسم بن سلاّم: (٢٠٠/١)، و"غريب الحديث" لابن قتيبة: (٢٢٦/١)

وقال ايضاً: وحدثنا به الوليد بن عتبة، وعبد الوهاب بن نجدة، قالا: حدثنا الوليد، عن زهير بن محمد، عن عمرو بن شعيب، قوله، ولم يذكر عبد الوهاب بن نجدة الحوطي: «**مَنْعَ سهمَه**»

❖ **المطلب الأول: تخريج الحديث:**

وأخرجه بنحوه الإمام ابن الجارود في "المنتقى"[٢]، والحاكم في "المستدرك"[٣]، والبيهقي في "الكبرى"[٤]، جميعهم: من طريق الوليد بن مسلم، بهذا الاسناد

❖ **المطلب الثاني دراسة الإسناد:**

- **محمد بن عوف** بن سفيان، أبو جعفر الحمصي، وثقه الائمة، وقال الحافظ ابن حجر:(ثقة حافظ، من الحادية عشر، مات سنة اثنتين وسبعين ومئتين)[٥]
- **موسى بن أيوب** بن عيسى، أبو عمران الحمصي، وثقه الذهبي، وقال ابن حجر: صدوق من العاشرة[٦]
- **الوليد بن مسلم** القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، قال الحافظ ابن حجر: (ثقة، لكنه كثير التدليس من الطبقة الثامنة)[٧]
- **زهير بن محمد التميمي** أبو المنذر، قال الحافظ الذهبي: (ثقة يغرب)[٨]
- **عمرو بن شعيب** بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وثقه الذهبي، والكثير من الائمة ونقل عن القطان، قال: (إذا روى عنه: ثقة فهو حجة)[٩]، وقال ابن حجر: (صدوق من الخامسة، مات سنة ثماني عشرة ومائة)، وتعقبه الدكتور بشار عواد قال: (بل: ثقةٌ، وثقه ابن المديني، وابن معين،

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه": كتاب الجهاد، باب عقوبة الغال: (٣٤٨/٤)، (٢٧١٥).

(٢) "المنتقى من السنن المسندة": (٤٥٦)، (١٠٩٩).

(٣) "المستدرك على الصحيحين":(١٤٢/٢)، (٢٥٩١).

(٤) "السنن الكبرى": (١٧٤/٩)، (١٨٢١١).

(٥) ينظر "الذرية الطاهرة" (٤٣)، "تقريب التهذيب": (٨٨٥).

(٦) ينظر "الكاشف": (٢/ ٣٠٢)، و"تقريب التهذيب": ٩٧٨).

(١) "تقريب التهذيب: (١٠٤١).

(٢) "الكاشف": (٤٠٨/١).

(٣) ينظر "الكاشف": (٢/ ٧٨-٧٩).

وأبو زرعة الرازي، وإسحاق بن راهويه، والعجلي، والنسائي، والدارمي، ويعقوب بن شيبة، وقال: ثقة، ثبت)[١]

- **أَبِيهِ: هو** شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال الذهبي: صدوق، وقال ابن حجر: (صدوق، ثبت سماعه من جده من الثالثة)[٢]
- **علي بن بحر** بن برّي القطان البغدادي، وثّقوه جمع من الائمة، منهم الذهبي، وقال الحافظ ابن حجر ثقة، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين[٣]
- **الوليد بن عتبة الأشجعي**، أبو العباس الدمشقي، قال الحافظان: ثقة، من العاشرة مات سنة أربعين ومئتين[٤]
- **عبد الوهاب بن نجدة** الحوطي، أبو محمد الجبلي، وصفه ابن أبي عاصم: (ثقة، ثقة)، وقال الحافظ الذهبي: ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين[٥]

❖ **المطلب الثالث: دراسة الحديث:**

الحديث مداره الوليد بن مسلم الدمشقي، وهو ثقة لكن مُدلس، وهنا قد صرّح بالسماع من شيخه زهير بن محمد التميمي –وهو ثقة–، اما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، هذة السلسلة اختلفت فيها أقوال النقاد، ما يُسمى عند المحدثين: (الاختلاف في سماع مخصوص)[٦] فسماع عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، هو محل خلاف بينهم، وبعد البحث واستقراء أقوال العلماء تبين أنه: اسناد حسن عند الكثير من المُحدثين والعلماء، واحتجّوا به، فاتضح صِحة سماع عمرو من أبيه شعيب، وصِحة سماع شعيب من جده عبد الله[٧].

(٤) "تقريب التهذيب": (٧٣٨)، ينظر "تحرير تقريب التهذيب": (٩٥/٣).

(٥) المصدر نفسه (٤٨٨)، ينظر "المصدر نفسه(٤٣٨).

(٦) ينظر "الكاشف": (٢/ ٣٥)، "تقريب التهذيب": (٦٩٠)

(٧) ينظر المصدر نفسه: (٢/ ٣٥٣)، (١٠٣٩)

(٨) ينظر المصدر نفسه: (١/ ٦٧٥)، (٦٣٣).

(٦) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" لماهر الفحل: (٨٥/١).

(٧) ينظر التفصيل "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" للدكتور ماهر الفحل: (٨٥–٨٩).

قال الامام البخاري: (رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه)[١]، وقال في "علل الترمذي"[٢]: (رأيت ابن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، وغيرهم من اصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، وشعيب قد سمع من جده.

وقال الإمام ابي داود: (سمعت أحمد قال: ما أعلم أحدا ترك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)[٣]

ونقل الحافظ المزي عن أبي بكر النيسابوري، قال: (صّح سماع عمرو من أبيه شعيب، وصّح سماع شعيب من جده عبد الله)[٤]،

وقال الامام الزيلعي: (وقد ثبت في الدارقطني، وغيره بسند صحيح سماع عمرو من أبيه شعيب، وسماع شعيب من جده عبد الله)[٥]

وقال أبو إسحاق الأبناسي-رحمه الله-: (قد صح سماع شعيب من عبد الله بن عمرو، كما صرح به البخاري في "التاريخ وأحمد وكما رواه الدارقطني والبيهقي في السنن بإسناد صحيح)[٦]

لكن الحديث فيه أكثر من علة: الأولى: اختلاف تلاميذ الوليد بن مسلم عنه، في رفعه ووقفه، فُرويَ عنه من طريقين، فقد رواه: موسى بن أيوب، وعلي بن بحر بن بري القطان، والوليد بن عتبة الأشجعي، وعبد الوهاب بن نجدة، عن الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا[٧]

---

(١) "التاريخ الكبير": (٦/ ٣٤٢-٣٤٣)، "تهذيب الكمال": (٢٢/ ٦٩).

(٢) "علل الترمذي الكبير": (١/ ١٠٨).

(٣) "سؤالات أبي داود للإمام أحمد": (٢٣١)

(٤) "تهذيب الكمال": (٢٢/ ٧٣)، وينظر "إيضاح الإشكال": (٢٩).

(٥) "نصب الراية": (٥٩/١).

(١) "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح": (٢/ ٥٦٥)

(٢) الحديث المرفوع: وهو: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. "مقدمة ابن الصلاح": (٤٥)

ورواه تارة آخرى: الوليد بن عتبة الأشجعي، وعبد الوهاب بن نجدة، عن الوليد عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب، ولم يرفعه وقد أورد الحافظ ابن حجر في "الفتح"[١] رواية ابي داود، ورجّحها على أنها موقوفة[٢] على عمرو بن شعيب، فقال: (أخرجه أبو داود من طريق زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ثم أخرجه من وجه آخر: عن زهير، عن عمرو بن شعيب، موقوفا عليه، وهو الراجح) وقال في "التغليق"[٣]: (وزهير بن محمد ضعيف الحديث، والمحفوظ عن عمرو بن شعيب قوله، والله أعلم) ، صححه الحاكم، وسكت عنه الذهبي[٤] وضّعفه الامام البيهقي[٥]، وهو كما قال

والحديث له علة ثانية: قول الإمام أبو داود: (وزاد فيه عليُّ بن بَحْر عن الوليد، ولم أسمعْه منه: «ومَنَعُوه سهمَه»)[٦] دلالة ذكر ان الاسناد فيه انقطاع أو توهم في السماع في بعض الطرق

والعلة الثالثة: تفرد زهير بهذا المتن، ولم يُتابع عليه، والاختلاف في زهير بن محمد اصلا، كونه –المكي الخرساني– ام راوٍ مجهول، كما ذكر البيهقي، قال: (يقال: إن زهيراً هذا مجهول، وليس بالمكي، وقال: رواه أيضاً، مُرسلاً)[٧]

ومما يقوي قول الامام البيهقي ما أورده ابن حجر عن أحمد بن حنبل في ترجمة زهير بن محمد الخراساني، قال: قال البخاري، قال أحمد: كأن زهير الذي روى عنه: أهل الشام زهيراً آخر[٨]

وكذلك يُستدل على ضعف الحديث، قول البيهقي:

---

(٣) " فتح الباري": (٦/ ١٨٧).

(٤) الحديث الموقوف: وهو ما يروى عن الصحابة ﷺ من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ. . "مقدمة ابن الصلاح": (٤٦).

(٥) تغليق التعليق": (٣/ ٤٦٦).

(٦) "المستدرك": (١٤٢/٢).

(٧) "السنن الكبرى": (١٧٤/٩)، (١٨٢١١).

(٨) أخرجه في "سننه": كتاب الجهاد، باب عقوبة الغال: (٣٤٨/٤)، (٢٧١٥).

(٧) "السنن الكبرى": (١٧٤/٩)، (١٨٢١١).

(٨) ينظر"تهذيب التهذيب": ٣٤٩/٣).

(بأن الأحاديث الواردة في الغلول، ليس فيها أنه ﷺ أمر بتحريق متاع الغال)، وقال الرافعي عن الشافعي: لو صح هذا الحديث قلت به، قال الرافعي: يريد أنه لم تظهر صحته)[١]

وقال الحافظ ابن حَجر: حديث حرق متاع الغال، من رواية عَمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه: ضعيف[٢]

اما حديث عبد الله بن عمروﷺ – في إحراق متاع الغال، حديث كِرْكِرة – الذي ساقه الامام البخاري في "صحيحه"، فقد أشار البخاري الى بيان ضعفه، فقال: (وَلَمْ يذكر عبد الله بن عمروﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه حَرَّقَ مَتَاعَهُ، وهذا أَصَحّ)[٣]

وقال الحافظ ابن حجر، قول البخاري: (وهذا أصحّ)، أَشَار إِلَى تَضعيف مَا روى ابن عمروﷺ فِي الْأَمْر بالحرق متاع الْغَالّ[٤]

وقد روي حديث أبي داود من وجه آخر من طريق سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جَدِّه وقال عنه البخاري في "التاريخ": (يحتجون بهذا الحديث في إحراق رحل الغال، وهو باطل ليس له أصل)، وكذلك وصف ابن حجر الحديث: بالضعف، والاضطراب[٥]

❖ **الطلب الرابع: الحكم على الحديث:**

بعد الدراسة، تبين إسناد الحديث حسن، فيه صدوقان، وباقي رجاله ثقات، لكن من حيث المتن ضعيف، وضّعفه غير واحد من العلماء–كما تقدم– مثل: أبو داود، والدارقطني، ابن حجر وغيرهم؛ لعدة أسباب منها: الاختلاف في رفعه ووقفه؛ وللاختلاف في زهير، كونه المكي او مجهول، وكذلك ليس له متابع؛ ولمخالفته للأحاديث الصحيحة التي ليس فيها الأمر بحرق متاع الغال.

وقد انتهى البحث إلى أن هذا الحديث لا يصح سندًا، وكذلك يُعد متنُه مشكل من جهة المعنى، وأن جمهور العلماء لم يأخذوا بظاهره، ولم يجيزوا إحراق متاع الغال.

---

(١) " البدر المنير": (٩/ ١٣٩).

(٢) ينظر "تغليق التعليق": (٣/٤٦٤).

(٣) "صحيح البخاري": (٤/ ٧٤)، و" فتح الباري": (٦/ ١٨٧).

(٤) ينظر " فتح الباري": (٦/ ١٨٧).

(١) تغليق التعليق (٣/ ٤٦٤) و" فتح الباري": (٦/ ١٨٧).

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، تبيّن من خلال هذا البحث عددٌ من النتائج، منها:

١- أن الحديث ورد من عدة طرق أشهرها رواية الوليد بن مسلم الشامي عن زهير بن محمد التميمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد اختلف العلماء في تصحيحه وتضيعفه.

٢-سند الحديث لا يخلو من علل، وقد ضعّف الحديث جماعة من أهل العلم، كالأمام ابن عبد البر والبيهقي، بينما حسّنه آخرون.

٣-متن الحديث هو محل إشكال بالنسبة لعدم موافقته لأحاديث أخرى صحيحة تنهى عن الإحراق، مما أوجب دراسة المتن.

٤-جمهور العلماء لا يعملون بظاهر الحديث، ولا يقولون بجواز إحراق متاع الغال.

ختاماً أسأل الله رب العرش العظيم، أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ونافعًا لطلبة العلم، وخدمة السنة النبوية المطهّرة، فما كان فيه من صواب، فمن الله وحده، فله الفضل والمِنة، وما كان من خطأ أو زلل فمن نفسي، والله المستعان.

قائمة المصادر والمراجع:

١. "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة": لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط:١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٢. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير" نوقشت في بغداد في ١٩٩٩/٦/٢٣م، وكانت بإشراف المحقق "هاشم جميل، المؤلف: ماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٣. إيضاح الإشكال": لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٠٧هـ) المحقق: د. باسم الجوابرة، مكتبة المعلا – الكويت ط:١، ١٤٠٨

٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ) المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

٥. التاريخ الكبير –بحواشي محمود خليل–: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٦. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تأليف: الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٧. تغليق التعليق على صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان – الأردن، ط١، ١٤٠٥.

٨. تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) المحقق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني: دار العاصمة.

٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:١، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

١٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط١، ١٤٢٢هـ.

١١. الذرية الطاهرة النبوية: أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (ت: ٣١٠هـ) المحقق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية – الكويت، ط١، ١٤٠٧.

١٢. سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ) المحقق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط:١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩.

١٣. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٤. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ) المحقق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١.

١٥. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت: ٨٠٢هـ) المحقق: صلاح فتحي هلل: مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٦. علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ) رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط١، ١٤٠٩.

١٧. غريب الحديث: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، ط١، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

١٨. غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) المحقق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط١، ١٣٩٧.

١٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب

٢٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط:١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٢١. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ – ١٩٩٠.

٢٢. معرفة أنواع علوم الحديث– ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح–: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.

٢٣. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧ هـ) المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط١، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.

٢٤. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ) قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، ط:١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.